الناخب 'العظمى' السيستاني!

10-12-2004

الانتخابات العراقية لن تجرى في 30 يناير لأن إدارة بوش تريد ذلك، لكنها ستنعقد لأن آية الله "العظمى" علي السيستاني رأى فيها "فرصة تاريخية" وغنيمة حرب!. هذه هي النتيجة التي يخرج بها الراصد لـ"حرب الانتخابات" التي يراد للشعب العراقي أن يخوض غمارها، لصرفه عن معركته الحقيقية. وإن الزعيم الشيعي يدرك بأن الفرصة سانحة اليوم أكثر من أي وقت مضى أو قادم، ليستولي الشيعة على السلطة في العراق. خاصة وأن أغلبية السنة لن تصوت، رغم أن الانتخابات، لن يكون لها تأثير على المقاومة العراقية.

الانتخابات العراقية لن تجرى في 30 يناير لأن إدارة بوش تريد ذلك، لكنها ستنعقد لأن آية الله "العظمى" علي السيستاني رأى فيها "فرصة تاريخية" وغنيمة حرب!. هذه هي النتيجة التي يخرج بها الراصد لـ"حرب الانتخابات" التي يراد للشعب العراقي أن يخوض غمارها، لصرفه عن معركته الحقيقية.

إن الزعيم الشيعي يدرك بأن الفرصة سانحة اليوم أكثر من أي وقت مضى أو قادم، ليستولي الشيعة على السلطة في العراق. خاصة وأن أغلبية السنة لن تصوت، رغم أن الانتخابات، لن يكون لها تأثير على المقاومة العراقية.

لقد عمل السيستاني على توجيه الشيعة في العراق بعيدا عن المقاومة وتعبئتهم للمشاركة في انتخابات يمكنهم من خلالها تأكيد أغلبيتهم المزعومة. وهذا من خلال نسج تحالف انتخابي شيعي يكتسح به النتائج وصولا إلى السلطة ويشكل تحديا للسنة، الذين تعد مناطقهم الرئيسية قلب حركة المقاومة، فيما اتفق الحزبان الكرديان الرئيسيان منذ وقت سابق على خوض الانتخابات بقائمة مشتركة، يعززون بها انفرادهم بإدارة شمال العراق "كردستان". ويضم التحالف الشيعي حوالي 25 حزبا وعشرات المرشحين المستقلين، ومن بينهم أعضاء من السنة والأكراد واليزيديون والتركمان، غير أن المرشحين الشيعة يهيمنون عليها، حيث يعكس هذا التحالف مصالح الشيعة فحسب.

وفي الوقت الذي يخلو فيه التحالف الشيعي ممثلين بشكل مباشر عن مقتدى الصدر وحركته، التي عارضت الاحتلال الأمريكي، فإن مصادر من داخل التيار أكدت مشاركتها في صياغة اللائحة الشيعية التي تحظى في أغلبها، حسب المصادر نفسها، بدعم الصدر.

ولا يُخفي بعض علمانيي الشيعة، تذمرهم من أن 40 % من المقاعد في قائمة السيستاني وزعت على الأحزاب الدينية، التي تتبنى، في مجملها، نظرية ولاية الفقيه المعمول بها في إيران، وقد هدد ثمانية وثلاثون طرفا علمانيا صغيرا بالانسحاب من القائمة، لكنهم في الأخير ظلوا متمسكين بقائمة التحالف.

مهما حدث، فإن كارثة تلوح في الأفق. ذلك أن أحد أبرز الأهداف السياسية للمقاومة

السنية العراقية، تأليب أكثرية السنة والعراقيين إجمالا ضد الخطط الأمريكية السياسية. وسينجحون في هذا، لأن السنة أدركوا أن الانتخابات ستجرى بقطع النظر عن مطالبهم وطعنهم في شرعيتها. والعراق، في الأخير، ليس بإمكانه اعتماد دستور دائم ذو معنى بدون مساهمة السنة.

وقد حذر عدد من المراقبين من خطورة الوضع في حال اعتماد الشيعة المنطق الطائفي في التعامل مع "الاستحقاقات" السياسية، واحتمال اندلاع حرب أهلية، خاصة بعد عودة "المسألة الطائفية" في العراق إلى ساحة السجال، وتبادل التهم. حتى يبدو للمراقب أن العراقيين مخيرون بين الحرب الأهلية أو البلقنة: تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي.

علما أن الاحتلال غذى "المسألة الطائفية" منذ البداية، واستعملها كورقة ضغط وأسلوبا لإدارة الحرب، وقد كان إخراج التيار الصدري من دائرة المقاومة وما بدا أنه اصطفاف مع لسنة في مطادرة الاحتلال، جزءا من خطة مدروسة لوأد أي محاولة لبروز تكتل عراقي واسع يحشد مختلف مكونات الشعب الاجتماعية والسياسية والمذهبية والعرقية لمناهضة الاحتلال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتفتيت الكيان العراقي من الداخل واستدراجه لتخريب بيته بيده، بينما يقف الاحتلال حكما لا طرفا وصانعا للأزمة. علما أن العراق لم يعرف انقساما طائفيا في تاريخه الحديث كله.

وبعدما كان "السيستاني" يُنظر إليه، من دوائر الرصد والتحليل، على أن بيده أحد أهم مفاتيح الحل، أصبح اليوم عبئا ثقيلا، وعقبة رئيسية تضاف إلى "عقبات" عراق ما بعد الاحتلال وتحول مكتبه، على حد تعبير أحد المحللين إلى "مركز للتخطيط لعراق طائفي منقسم على نفسه".

وهنا، تبين لكثير ممن راهنوا على "دور" السيستاني، أنهم وقعوا ضحية أوهام ومبالغات كثيرة حجبت عنهم رؤية الحقائق. وهنا، أيضا، يمكننا فهم مغزى الإلحاح الذي تمسكت به الأحزاب الشيعية العائدة للعراق (المجلس الأعلى بشكل خاص)، إلى جانب بعض السياسيين الموالين للاحتلال، الربيعي والجلبي، في الإقرار بشرعية السيستاني كمرجع للدين والسياسة معا. رغم أن "السيستاني" من أنصار الرأي القائل بمحدودية صلاحيات المرجع الوارث للإمام الغائب –وفقا لاعتقاد الشيعة-، أي إمامة الدين دون السياسة، الأمر الذي يفسر رفض السيستاني الانخراط في الشأن العام منذ بروزه كمرجع حلال عقد التسعينيات في العراق.